

الحرف 29



waha2waha@hotmail.com

ذعار الرشيدى

لا أفهم في الاقتصاد كثيرا، ولا أعرف عن العجز الاكتواري سوى انه خدمة لفظية استخدمتها التأمينات الاجتماعية في حقبة التسعينيات لتمنع به اي تعديل على قوانين تصب في صالح المتقاعدين، ولا اعرف من قوانين التجارة سوى قانون العرض والطلب، ولكنني اعلم كما يعلم كثيرون- ان المنطق البسيط هو سيد الحكم على الاشياء مهما تعددت المصطلحات وتفرعت النظريات، والمعادلة الأقدم في التاريخ هي 1+1=2، ولكن في العرف الاقتصادي هنا في الكويت، وأتحدث تحديدا عن أسعار المواد الغذائية والإيجارات فلا توافق مع المنطق في شيء. مثال بسيط، «كيف يصل سعر كيلو الزبيدي إلى 15 دينارا في

مليون سنة كويتية!

كلم



@mohd_alzuabi

محمد الزعبي

تقرير الوزير النشط أنس الصالح الذي قدمه لمجلس الوزراء وجاء فيه التحذير من أن معدلات الإنفاق تنمو بشكل أسرع من معدلات نمو الناتج المحلي، وذلك بإجماع دراسات المؤسسات الدولية المختصة، وهو الأمر الذي يندر بالخطر المحدق للاقتصاد، لاسيما أننا دولة تعتمد في أكثر من 90% من إيراداتها على إنتاج النفط وبيعه في الأسواق العالمية المعرضة للاهتزاز والأزمات لأدنى الأسباب السياسية، كما أن ثورة النفط الصخري التي تجتاح البلدان المستهلكة ستخفض من الطلب العالمي بشدة، وها هي الولايات المتحدة ثاني أكبر مستهلك للطاقة تعلن أنها ستكتفي ذاتيا من النفط بحلول سنة 2020، وأعوذ بالله من أن أدرك الزمن الذي نبيع فيه البرميل بثمن بخس ونقدم الآخر مجانا تشجيعا للشراء والاستهلاك، وهذا بالطبع في حال لم نصنع بخبر النضوب المفاجئ للنفط، إضافة إلى السعي الحثيث

بملء الفم.. لا وألف لا

بلد ساحلي ولديه هيئة عامة للزراعة والثروة السمكية؟! وهي الهيئة ذاتها التي وزعت آلاف الجواخير لتربية المواشي ومع هذا الانتاج فإن البلد من اللحوم الحمراء لا يتناسب أبدا مع حجم القسائم المخصصة لتربية الأغنام. □ □ □

رقميا ومنطقيا، لدينا أكثر من 12 ألف جاحور موزعة في كبد وغيرها، ولو أن كل جاحور أو قسيمة أنتجت سنويا 50 رأسا من الأغنام، وهو نصف الحد الأدنى المتوقع، لأصبح لدينا انتاج سنوي محلي يعادل 600 ألف رأس، ولو فرضنا أنها ستصل إلى الحد الأعلى فإنه سيصبح لدينا 1,2 مليون رأس، ولكن هذا الأمر لم يتحقق ولن يتحقق بعد أن تحولت قسائم

من قبل الدول الكبرى المستهلكة لتطوير الطاقة النظيفة والتوسع في إحلالها بديلا عن الوقود الأحفوري.

ثمة نواب لا يحسنون إلا الاقتراحات المالية القاصمة لظهر الميزانية، فهي بالنسبة إليهم سهلة جدا ولا تتطلب تفكيراً معقداً ولا حسابات مرهقة، كما أنهم بذلك يدغدغون عواطف الناخبين ويكسبون ودهم على أمل إعادة انتخابهم على حساب اقتصاد البلد ومستقبله، وهذه الاقتراحات بمنزلة رشوة قانونية يأمن عليها مقترحتها من العقاب ويقدمها أمام الملأ، غير أن المختلف لا يدفعها من ماله الخاص وإنما من أموال الناخبين أنفسهم، ولو أجهد الناخب قليلا نفسه وأزال غشاوة الوعود المحلاة عن عينيه لوجد أن النائب بهذا يضره وأبناءه وأحفاده ولا ينفعهم وإنما يريد نفع نفسه فحسب - إلا من رحم الله - أتفهم تماما أن يسعى النائب

تربية المواشي «الجواخير» إلى استراحات 5 نجوم وكراجات ومصانع ومخازن، وهذا الأمر تم وعلى مدى سنوات بفضل صمت الحكومة، فحسرتنا الهدف الأساسي الذي من أجله وزعت تلك القسائم، وبلغ سعر الخروف اليوم 120 دينارا، في حين أنه لو كان لدينا انتاج فعلي من تلك الجواخير لزاد العرض وتدنى السعر ووصل إلى سعر منطقي بحدود الـ 60 دينارا، ولأصبحنا نصدر إلى الخارج أيضا، ولكن هذا لم يحدث ولن يحدث كما قلت، لأن الجواخير والقسائم الزراعية جزء من فاتورة التنفيع السياسية الطويلة التي دائما ما تدفعها الحكومات للمقربين منها. ساكون منصفاً وأقول إن نصف المزارع والجواخير تم توزيعها

لرفع المستوى المعيشي للمواطن، لكن هذا المطلب النبيل مشروط بخلوه من الآثار الجانبية وهو ما لا يتحقق في أكثره.

ضرا الاقتراحات النيابية المقدمة بزيادة علاوة الأوالاد ورفع بدل الإيجار والقرض الإسكاني مباشر على المواطن والمقيم على السواء، وسيسهم في غلاء المعيشة وارتفاع أسعار المساكن والإيجارات دون علاج ما يعانيه المواطن، بل الصحيح أنها تقاوم أزماته وتلتهم دخله، وفي النهاية ستصعب هذه الزيادات المالية في جيوب الجشعين من التجار وتنتفخ بطون الإقطاعيين الجدد، وسيذكر متأخرا أنه لو صمت عن مطالبه المالية لكان خيرا له وأقوم.

الحكومة من جهتها أعلنت رفضها مرارا لأي مطالب مالية جديدة، وتستطيع - إن كانت حاسمة - أن تقف بوجهها، ولديها أدواتها «السرية» لإحياء التصويت لإقرارها، لكن أخشى أن يكون سرها على نقيض علانياتها.

وكلام ليبلها يحوه نهارها، ونجاح المجلس في جلسة الأربعاء 22/1/2014 في إقرار 30 ألفا غير مستردة دعما لمواد الإنشاء إشارة إلى ذلك.

نقد الزيادات المالية الفاحشة ليست رأسمالية مطرقة كما يحلو للسطحيين أن يروها، ولا تعد البتة عداء محدودي ومتوسطي الدخل، لكن حتى لا يكون المال دولة بين الأغنياء منا فحسب يجب الاعتدال في الإنفاق والمواظبة بين الزيادات وما تستدعيه ظروف المواطنين ومصالحهم الأنية والمستقبلية، فثمة من يهتم بملء معدته اليوم ولا يفكر في جوع غد، لأنه لا يرى أبعد من أرنية أنفه، وحرى بمثل هؤلاء أن يمنعوا من التصرف في أموالهم الخاصة فضلا عن الاستماع لمطالبهم في أموال العامة، لذا نقول لا وألف لا لبعثرة الثروة وإهدارها.

وقد تنجو النفوس بأرض جدباء وبهالك ألح الغنى الخصب.



كلمات

kalematent@gmail.com

هيا علي الفهد



هل من مجيب.. وزير التربية؟

أبو أنس من أولئك الذين يمدون يد العون للغير دون مصلحة ترتجى ومن الذين يتفانون في مصلحة الغير محاولة لإرضاء الغالبية من أجل المصلحة العامة ولا شيء غير ذلك.. مع كل ما حصل في وزارة التربية وإقصاء الخبرات وتفريغ الوظائف الإشرافية بات الكل ضائعا فيها.. مترددا.. خائفا.. يشوب فكره نوع من القنوط والخوف على مستقبل الأبناء بات مجهولا وعلى تعليم صار مخيفا.. التربية بالذات ليست حقلا للتجارب وليست مسرحا للعداوات وليست تصفية حسابات أو النظر وفق منظور ضيق تتدخل فيه الشللية والمصالح الخاصة والرأي الأوحد ووزير يذهب وآخر يأتي ليقرر عكس ما قرره الأول.. هناك بعض القرارات التي تطل علينا دون تهديد مسبق.. هناك مستجدات يجهلها غالبية العاملين في مجال التعليم.. هناك تجارب تفشل في دول الخليج نتبناها دون عظة أو استفادة من تجارب الغير.. في الكويت نحب أن نبدأ من الصفر لا من حيث انتهى الآخرون.. كل ذلك مضر بالتعلم والعلم والعملية التعليمية وبعد ذلك يظهر لنا من يقول مخرجات ضعيفة وتعليم سيئ إذا كان رب البيت بالدف ضاربا.. نحن صنعنا كل ما هو سيئ في التربية.. حين دخلها من ليس له علاقة بها.. حين رأس فيها الجاهل بها من يفوقونه خبرة وتجربة.. حين ينشغل البعض بعداوات ورغبة للوصول السريع وشيليني وشيك.. حين يستمتع الرئيس للفساد والحاقد ويبدأ عمله بحرب ضروس.. لا وثيقة المرحلة الابتدائية مقنعة أو مفهومة للتربويين أو لا وثيقة المرحلة الثانوية سليمة لأن كليهما لم تدرس بالصورة الصحيحة ولم يؤخذ رأي أصحاب الخبرة بما جاء في محتواهما وبالتالي لم تطبق بشكل سليم فما بني على باطل فهو باطل.. سعى الكل لفهم بعض تلك المستجدات أملا في تنفيذ صحيح لها.. يقف الكل حائرا من يسأل؟ أفرغت الوظائف الفنية الممتثلة في التوجيه العامة فاحترار البعض وخلت المناصب الإدارية فاحترار البعض الآخر.. وحيي بوكلاء مساعدين من خارج التربية فاحترار البيقية الأخيرة.. ملنا في أبي أنس أن يعدل الهرم المقلوب ويعدل اعوجاجا بات واضحا.. نأمل به خيرا خاصة حين يختار بطانته بشكل سليم ليس من المنافقين أو من أصحاب المصالح أو ماسحي الجوخ.. نأمل أن يضع الرجل المناسب في المكان المناسب ويبعد التربية عن الهزات التي أدت لإحباط البعض وقهر البعض الآخر.. نأمل أن يبعد أبناءنا عن تجارب تهزهم عاما بعد عام.. ليفهم البعض أن طلبة الكويت ليسوا فئران تجارب.. ليعيد التوازن للمعلم والطلبة ولأصحاب الوظائف الإشرافية.

انتظارات

daliLalkhumsan@hotmail.com

@bnder22

دالي محمد الخمسان



حكومة الفرص

تعتبر الحكومات الكويتية المتعاقبة، ومنذ سنوات طويلة وبلا منازع، حكومات «استغلال الفرص»، فاليوم هناك فرصة للمواطنين في قانون ما وفي لحظة يتغير هذا القانون ويوقف العمل به وهناك من يستفيد من هذا التطبيق للقانون بينما قد يجرم شخص آخر منه بعد إيقافه أو تعديله أو إلغائه، فالمواطن الذي تقدم وحصل على فرصته في ظل القانون قد يجرم منها المواطن الذي تأخر في الحصول على تلك الفرصة، فحكومتنا تضع القوانين التي تمس شرائح المجتمع ثم تعدل عليها أو توقف سريانها مما يجعلها حكومة الفرصة ذهبية بدرجة عالية، ولنا من أمثلة كثيرة من واقع المجتمع الكويتي الذي يعتبر من أكبر المجتمعات تغييرا وتعديلا على أغلب القوانين الصادرة التي لا تلتزم بها حكومتنا «العجيبة» بل تعدل عليها بين حين وآخر وتؤجل البعض من هذه القوانين على حسب مقتضيات الوضع وما تراه هي مناسبة.

الأهم من كل ذلك عجز البرلمان المنتخب الذي وقف يتفرج على تخبط الحكومة في القوانين وعدم تطبيقها ولا يسأل مسائلة جادة في تعديل الاعوجاج أو الإصلاح بعيدا عن الشخصانية وقد ابتعد عن دوره الرئيسي في التشريع والرقابة والمحاسبة ويجب عليه أن يعود بقوة إلى تشريع القوانين الهامة للمواطن ومصالحة وأن يكون هذا القانون ايا كان نوعه مدروسا من جميع النواحي القانونية والتشريعية والإنسانية حتى يكون ملزما وناظما ولا مجال للتعديل عليه أو تغييره ويجب إلزام الحكومة في تطبيق هذا القانون بدقة وبحيادية واستمرارية.

أن استمرار القوانين في المجتمع هي الحصن الحصين ومبدأ من مبادئ العدالة للجميع وهو دليل على المساواة بين الناس فلا يعقل في بلد المؤسسات والدستور أن تكون القوانين تحت شعار «من سبق لبق».

وبعد تطبيق القانون على فئة معينة من المواطنين يجرم البقية منه بحجة إيقافه أو تعديله، وللحكومة المؤثرة والمجلس النيابي المنتخب ننكرهم بالمثل الكويتي الذي يقول «ظلم بالسوية عدل في الرعية».

والتي من المفروض انها تكافحه وتنشر الإصلاح، فقد صرح أكثر من قيادي في المعارضة بأن (المدسين والخونة) قد انتشروا بين المعارضين.

حتى المواطن العادي يبدو أنه يئس من الإصلاح وتعود على الفساد وتكيف عليه، فلم تعد تستهويه خطابات المعارضة وبنفس الوقت لا يطرب للتصريحات الحكومية، كذلك لم

الدول العربية ينتشر الفساد في كثير من الاماكن - بل ربما اصبح يسيطر على حياتنا كلها. فحول الحكومة وفي أزوقه وزاراتها وهيئاتها ينتشر الفاسدون، ويسعون جاهدين إلى ألا يخرج قرار يضر بمصالحهم، او يكافح فسادهم الذي لا تحمله «البعارين».

بل استفحل الفساد لتنتقل عدواه إلى المعارضة السياسية

يدور العرب منذ سنين في حلقة مفرغة من الفساد والتخلف، فلا أنظمة ما قبل الثورات العربية في أوائل القرن الماضي حققت الإصلاح ولا الثورات التي تلتها، مروراً بالأنظمة الجماهيرية ووصولاً إلى ثورات الربيع العربي المعاصرة، جميعها فشلت في تحقيق الحرية والتنمية والإصلاح.

وفي الكويت كما في الكثير من

almutairidel@hotmail.com

عادل عبدالله المطيري

صدى الأحداث



الفساد «جين» وراثي عربي